التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي ودور المكتبات في تحقق الأهداف التنموية

أ. كريمة زيادي جامعة العربي التبسي- تبسة

ملخص:

تأتي هاته الورقة البحثية لتسليط الضوء على الدور الفعال الذي تلعبه المكتبات في مجال التنمية المستدامة في مجال الاقتصاد أو ما يعرف بالاقتصاد البيئي الجديد، والذي تسعى من خلاله المؤسسات المختلفة للبحث عن بدائل للطاقة من أجل تحقيق التنمية. من خلال تقديم شرحا عاما لمفهوم التنمية المستدامة من خلال ابراز تعريفها وأهميتها وكذا مجالاتها، ولمفهوم الاقتصاد البيئي، ثم الحديث عن إسهامات المكتبات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل الوصول إلى عالم أفضل له بدائل طاقوية تمكنه من الاستمرار في عجلة النمو والتطور.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة-الاقتصاد البيئي-المكتبات

Résumé :

Cet article souligne le rôle effectif joué par les bibliothèques dans le domaine du développement durable dans le domaine de l'économie ou ce qu'on appelle la nouvelle économie environnementale, dans laquelle différentes institutions cherchent à trouver des alternatives à l'énergie pour le développement. En présentant une explication générale du concept de développement durable en soulignant sa définition, son importance et ses domaines, et en abordant les contributions des bibliothèques dans la réalisation des objectifs du développement durable afin d'atteindre un monde meilleur avec des alternatives énergétiques qui lui permettront de continuer à grandir.

Les mots clés :

Le développement durable- Economie environnementale- Bibliothèques

مقدمة:

لقد قطع العالم شوطا كبيرا في مجال التنمية البشرية، إذ أنه تمكن من تقليص نسبة الفقر وكذا تمكين الأطفال من الالتحاق بمقاعد الدراسة، وتوفير لهم الرعاية الصحية اللازمة؛ لكنه وجد نفسه أمام تحدي جديد ألا وهو الاقتصاد المتزعزع بسبب تركيزه على الطاقات غير المتجددة فقط وعلى رأسها البترول، الأمر الذي حتم عليه التوجه نحو الاقتصاد البيئي في مجال الطاقات المتجددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وكل هذا يحتاج إلى مصادر معلومات تساهم في اتخاذ القرارات، تلك المصادر تنبع أساسا من المكتبات المختلفة ومن هنا جاءت الإشكالية التالية:

مالدور الذي تلعبه المكتبات لغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل النظام الاقتصادي البيئي الجديد؟

أولا: الاطار النظري للتنمية المستدامة:

1-1-مفهوم التنمية المستدامة:

1/لغة: ينقسم مفهوم التنمية المستدامة إلى شطرين، الأول هو التنمية والثاني هو الاستدامة ويتمثل تعريفهما لغة في: (1)

التنمية في اللغة هي النماء والزيادة والإكثار. ولا يختلف هذا المرادف عما جاء في اللسان حيث أن النماء ينمي نميا ونما: زاد وكثر. وأما الاستدامة فهي من الفعل أدامه. استدامة: تأنى فيه، وقيل: طلب دوامه. واستدمت الأمر إذا تأنيت فيه.

2/اصطلاحا:

تعددت تعاريف التنمية المستدامة، واهته بعضها: (2)

***تعريف التنمية المستدامة في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية:**

"هي السعي الدائم لتقدير نوعية الحياةالإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وا مكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة"

***تعريف المفكر جون بيار هوي:** "التنمية المستدامة تعني تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال القادمة، تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع، من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم التنمية الاقتصادية لفائدته، والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع، وذلك بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص، دون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، كما أكد ذلك تقرير brandt land لسنة 1997، فيما يتعلق بموضوع التنمية المستدامة، على أنها تنمية تستجيب لمختلف رغبات وحاجيات الإنسان مع المحافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة"

1-2-أهداف التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة جملة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها والتي تتمثل في: (3)

1-التقدم: من خلال العمل على تحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة للفرد بالمجتمع.

2-العدالة: من خلال ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان للأجيال الحالية والتالية على السواء.

3-الدوام أو الاستمرارية: بمعنى تحقيق التقدم ولكن بما لا يخل بحق الأجيال التالية في العيش الآمن.

4-الاستقرار: بمعنى التكيف وتجنب التقلبات الحادة في الأنساق الموجودة، مع المقدرة على إصلاح أي جوانب قصور قد تعتريها مستقبلا.

5-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة: وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

6-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع": تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين

نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

7-تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وا إدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

1-3-متطلبات التنمية المستدامة: لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية: (4)

- ✓ نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- ✓ نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
- ✓ نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- ✓ نظام انتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- ✓ نظام تكنولوجي: يمكن من البحث وايجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
- ✓ نظام دولي: يعز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- ✓ نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.
- ✓ نظام ثقافي: يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة العامة، والتنمية المستدامة الخاصة.

1-4-مجالات التنمية المستدامة: حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج عام 2002 مجالات التنمية المستدامة بثلاثة أبعاد رئيسية هي: البيئة والاقتصاد والمجتمع مع الاعتراف بوجود حدود للقدرة على توفير الموارد، حيث أصبح هناك اعتقادا قويا بأن فاعلية التنمية المستدامة تعتمد على تضافر الجهود في ثلاثة مجالات هي: المجال الاجتماعي، والمجال الاقتصادي، والمجال البيئي، وأن كل مجال من هذه المجالات الثلاثة يشمل عددا من الأنشطة التي تتداخل مع بعضها بما يحقق التنمية المستدامة. (5)

المحور الثاني: مفهوم الاقتصاد البيئي:

2-1-تعريف الاقتصاد البيئي:

الاقتصاد البيئي هو"استخدام أدوات التحليل الاقتصادي في البحث عن التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للأضرار الناجمة عن الإخلال بالتوازن البيئي"، وبمعنى آخر يعني هذا الاصطلاح" دراسة العائد الذي يحصل عليه المجتمع نتيجة للوقاية من أسباب الإخلال بالتوازن البيئي."(7)

2-2- مستويات واهتمامات الاقتصاد البيئي: (8)

علم الاقتصاد البيئي يقيس مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية، بهدف المحافظة على التوازن البيئي المستدام

علم الاقتصاد البيئي يهتم بثلاثة مواضيع أساسية هي :

(1) تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على التدهور البيئي،

(2) معرفة أسباب ومصادر التدهور البيئي،

(3) استخدام الأدوات الاقتصادية التي من شأنها منع حدوث التدهور البيئي.

يمكن تقسيم الاقتصاد البيئي الي مستويين: الاقتصاد البيئي على مستوى المنشأة (**مستوى جزئي**)، والاقتصاد البيئي على مستوى الاقتصاد ككل (**مستوى كلي**).

2-2-1-الاقتصاد البيئي الجزئي:

يمثل اقتصاد البيئة الجزئي جزءاً من اقتصاد المنشأة الذي يهتم ويحلل علاقة المنشأة بالبيئة الطبيعية والتطور النوعي للبيئة المحيطة وأثر السياسات البيئية على المنشأة. ولاقتصاد البيئة على مستوى المنشأة المهام التالية:

1. دراسة وتحليل إجراءات حماية البيئة على المنشأة وأهدافها وعلى تعظيم الربح فيها.
2. تقديم المشورات والنصائح للمنشأة المناسبة والمنسجمة مع متطلبات حماية البيئة.
3. المساهمة في توجيه الإنتاج بما تقتضيه التوجهات والتعليمات واللوائح البيئية.
4. دراسة الاستثمارات البيئية التي تحد من الأخطار البيئية.

5. إعطاء المعلومات حول تكاليف حماية البيئة ونفقات الاستثمار وتأثير حماية البيئة على حسابات الأرباح والخسائر وتحليل الجدوى البيئية للمشاريع.
6. إعطاء النصائح وتحليل المشاكل ودراسة آفاق المستقبل لبعض فروع الاقتصاد الوطني في ضوء التطورات البيئية كمنشآت الخدمات والنقل وصناعة حماية البيئة والتجارة والتأمين.

2-2-2-الاقتصاد البيئي الكلي:

يتناول اقتصاد البيئة الكلي مشاكل البيئة على مستوى الاقتصاد ككل.. من أهدافه الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي المستديم الذي يأخذ بالاعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات عليا.

ويعالج اقتصاد البيئة الكلي الموضوعات التالية:

1. التقويم المادي والنقدي للأضرار البيئية وكذلك تقويم التحسين البيئي الناجم عن السياسة البيئية في النشاطات الحكومية والخاصة.
2. تحديد ودراسة الصلات القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصادية الكلية وكذلك الصلات القائمة بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية.

لاقتصاد البيئة الكلي مجموعة من الوظائف هي:

1. اقتصاد البيئة يعتبر جزء من العلوم الاقتصادية الكلية، أي ليس يهتم فقط بتخصيص التكاليف على مستوى المنشأة وإنما بالتكاليف على مستوى المجتمع وعلى مستوى الاقتصاد ككل.
2. تقديم المعلومات والاستشارات التي يمكن على أساسها اتخاذ القرارات وذلك من خلال:

-تقويم الأضرار البيئية وإجراءات حماية البيئة ونتائج تلك الإجراءات.

- تقويم تطور أدوات السياسة البيئية سواء المحلية منها أو العالمية وتحديد إلى أي مدى تم حل المشاكل الموجودة.
- تقويم تأثير حماية البيئة على الأهداف الاقتصادية الكلية وتحديداً على العمالة والنمو الاقتصادي.
- تقويم العلاقات بين السياسات البيئية والاقتصادية ذات الصلة فالسياسة البيئية تؤثر في السياسات الأخرى؛ كالسياسات الإقليمية وسياسة النقل والمواصلات وسياسة الطاقة والموارد.

2-3-أهمية الاقتصاد البيئي: (9)

تكمن أهمية الاقتصاد البيئي في حقيقة أن كافة الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الإنسان ترتبطبالبيئة التي تقدم جميع أنواع الموارد وأيضاً تقوم بدور البالوعة التي تُلقى بها كافة نفاياتنا البشرية، لذلك وكخطوة لتمهيد الطريق أمام النمو الاقتصادي فإنه من الضروري تقدير أهمية المنتجات والخدمات التي تقدمها لنا الأنظمة البيئية على الأرض للحفاظ على استدامة الموارد والطاقة دون الإخلال بتوازن البيئة الطبيعية الهشة .

تتكون الاقتصاديات البيئية من دراسة علم البيئة وتفاعلها مع الأسواق الاقتصادية البشرية وتتناول أيضاً فهم القدرات وجوانب ضعف الكوكب من أجل الاستجابة لمختلف التحديات والنظر إلى الموارد البيئية على أنها أصول أساسية للاقتصاد العالمي. يقوم الاقتصاد البيئي باستكشاف التفاعل المشترك للتحليل الاقتصادي مع فشل السوق والتأثيرات الخارجية وحقوق الملكية وتقدير البيئة والنظر إليها على أنها من الأصول الرأسمالية.

وعلى سبيل المثال فإن المشكلات المعتادة التي قد يواجهها الاقتصاد البيئي في وقتنا الحالي تتضمن تقييم كيف يمكن لسياسات ولوائح الانبعاثات التأثير على إنتاجية الأعمال، وكيف يمكن للوائح الانبعاثات أن تؤثر في الاستخدام التقني والموقع والتنافسية الإقليمية في حالة تطبيقها من جانب واحد أو دور نظام الاتحاد الأوروبي لتداول الانبعاثات في

الحد من الانبعاثات العالمية للغازات الدفينة أو تخصيص حصص الصيد لحماية بعض الأنواع في المنطقة من خطر الانقراض أو إيجاد أفضل أداة مستندة إلى السوق للتحكم في استخدام وقود الحفريات بالدولة (نظام تصريح قابل للتداول أو الإعانات المستهدفة أو الضرائب البيئية).

2-3-سبب عدم انتشار مصطلح الاقتصاد البيئي من قبل على مدار أربعين عاما الماضية:

فشلت مدارس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والكلاسيكي الحديث في تناول القضايا البيئية الخاصة بالإنتاج والاستهلاك مثل تخصيص الموارد والآثار البيئية والتلوث لأنها نظرت إلى تلك القضايا على أنها قضايا اجتماعية بحتة. وقد أصبحت تبعات قلة الاهتمام البيئي من جانب المؤسسات والحكومات واضحة خلال السبعينيات حيث زاد مستوى الضرر البيئي والتلوث حول العالم وظهر عدم استقرار الموار د غير المتجددة بعد أول أزمة في النفط. ومن هنا ظهرت المبادئ والسياسات البيئية كاستجابة لدمج المشكلات البيئية وتضمينها بالاقتصاد مثل مبدأ "الملوث يدفع" ومبدأ سيادة الدولة والبيئة الدولية والمبدأ الوقائي والاحترازي ومبدأ التنمية المستدامة.

وأصبح للاقتصادلبيئي حاليً ا دور مهم في مواجهة القضايا البيئية المعاصرة على كلا المستويين الدولي والوطني. ومن الضروري فهم الأسباب والتبعات الناتجة عن سوء استخدام الموارد البيئية والتدهور البيئي والتلوث وتغير المناخ. يعد الاقتصاد البيئي الجزء الرئيسي في عملية إعداد سياسات بيئية حول العالم.

المحور الثالث: المكتباتو التنمية المستدامة:

في المؤتمر والمعرض السنوي للجمعية الأمريكية للمكتبات (ALA)2015 ، اعتمد مجلس ALA القرار بشأن أهمية المكتبات في تحقيق التنمية المستدامة. لقد كان هذا القرار لحظة فاصلة في تاريخ المكتبات الأمريكية، فهو اعتراف مهني بالدور المهم والفريد الذي

يمكن أن تلعبه المكتبات في حوارات مجتمعية أوسع حول البيئة، وتغير المناخ، ومستقبل مستدام لنا جميعا.(11)

في جميع أنحاء العالم، هناك حوالي 320،000 مكتبة عامة وأكثر من مليون من المكتبات البرلمانية والوطنية والجامعية والمدرسية والخاصة التي تؤكد على ضمان أن استخدام المعلومات والمهارات متاح للجميع، مما يجعل منها مؤسسات حيوية ومهمة للجميع في العصر الرقمي. وتوفر المكتبات البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات، وتساعد الناس على تطوير القدرة على استخدام المعلومات بفعالية، والحفاظ على المعلومات لضمان الوصول المستمر للأجيال القادمة. وهي توفر شبكة راسخة وموثوقة من المؤسسات المحلية التي تصل بشكل فعال إلى السكان الجدد والمهمشين.

3-1-خدمات المكتبات في ظل التنمية المستدامة:(12)

الوصول إلى المعلومات مسألة شاملة تدعم جميع أهداف التنمية المستدامة. وتسهم خدمات المكتبة في تحسين النتائج عبر أهداف التنمية المستدامة من خلال:

- تعزيز مهارات محو الأمية للجميع، بما في ذلك محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية، ومهارات محو الأمية الرقمية؛
- سد الفجوات في الوصول إلى المعلومات ومساعدة الحكومة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال على فهم الاحتياجات المحلية من المعلومات على نحو أفضل؛
- توفير شبكة من مواقع لتوصيل البرامج والخدمات الحكومية؛
- تعزيز الاندماج الرقمي من خلال الوصول إلى تقنية المعلومات والاتصالات، والموظفين المتفانين لمساعدة الناس على تطوير مهارات رقمية جديدة؛
- العمل كقلب نابض للبحث والمجتمع الأكاديمي؛
- الحفاظ على ثقافة العالم وتراثه وا ٍتاحتهما.

3-2-كيف تسهم المكتبات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:(13)

يُعد الحصول على المعلومات حقًا من حقوق الإنسان التي تواجه مشكلة الفقر ويدعم التنمية المستدامة، وتُعد المكتبات المكان الوحيد الذي يوفر المعلومات لأفراد المجتمع في كثير من المجتمعات؛ لتطوير التعليم واكتساب مهارات جديدة وتوفير فرص عمل وإقامة مشروعات اقتصادية واتخاذ القرارات الصائبة فيما يخص الزراعة والصحة ومعالجة المشاكل البيئية، كما تلعب المكتبات دورًا فريدًا كشريك مهم في التنمية من خلال توفير المعلومات بكافة صورها وتقديم البرامج والخدمات المعرفية في ظل التغير المتسارع الذي تشهده المُجتمعات.

تضع الأمم المتحدة إطارا للتنمية لما بعد عام 2015؛ لذا تنادى الإفلا جميع المساهمين أن يقدروا الدور الهام الذي تلعبه المكتبات في كل أنحاء العالم والذي يعد آلية قوية لتطبيق برامج التنمية المستدامة.

تؤكد الإفلا على:

1تمنح المكتبات فرصًا للجميع:

توجد المكتبات في كل مكان – في الريف والحضر، في الجامعات وفي أماكن العمل، وتخدم المكتبات الجميع بغض النظر عن أصلهم أو جنسيتهم أو نوعهم أو سنهم أو قدراتهم أو ديانتهم أو ظروفهم الاقتصادية أو انتماءاتهم السياسية، كما تساند الأقليات والمجموعات المهمشة وتتأكد من حصول كل فرد على فرص اقتصادية وحقوقه الإنسانية.

2-تمكن المكتبات الأفراد من تحقيق تنميتهم الذاتية:

تدعم المكتبات المجتمعات والتي من خلالها يستطيع كل الأفراد من كل الخلفيات أن يقوموا بالتعلم والخلق والابتكار. كما تقوم المكتبات بدعم ثقافة التعلم والتفكير النقدي فمن خلال المكتبات يستطيع الأفراد أن يسخروا القوة التكنولوجية والإنترنت للارتقاء بحياتهم وبمجتمعاتهم. كما تقوم المكتبات بحماية حقوق المستخدمين في إتاحة المعلومات في بيئة آمنة. إن المكتبات هي المحتوى للمجتمعات والثقافات وهى التي تساعد الأفراد على

الانخراط مع المعاهد العامة والتي يحتاجونها لإتاحة الخدمات كما يمكن أيضا أن تلعب دورا كبوابة للمشاركة المدنية وتقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية الجديدة.

3-تتيح المكتبات المعارف العالمية:

تعد المكتبات جانبًا أساسيًا من البنية التحتية الأساسية التي تدعم التعليم والوظائف ونمو المجتمع، فتُتيح المعلومات الملائمة في كل أشكالها سواءً كانت في شكل مخطوطة أو إن كانت مطبوعة أو مسموعة ومرئية أو إن كانت رقمية، كما تقدم المكتبات الدعم الرسمي وغير الرسمي للتعلم مدى الحياة كما تقوم بحفظ الذكريات الخاصة بالفلكلور والعادات والمعلومات الأصلية والأولية وأيضا حفظ التراث الثقافي والعلمي. فعندما رمت سياسات المعلومات إلى تحسينالاتصال الهاتفي وا ٍمدادها بشبكة واسعة وفائقة السرعة فقد كانت المكتبات هي الشريك الطبيعي؛ لتوفير الإتاحة للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وشبكات مصادر المعلومات.

4-يوفر المكتبيون الخبرة:

إن المكتبيين مدربون وموثوق في إخلاصهم وعطائهم لإرشاد الأفراد من أجل الوصول إلى المعلومات التي يبحثون عنها، كما يقوم المكتبيون بإعطاء التدريبات والدعم اللازمين لحصول المُجتمعات والأشخاص على المعلومات التي يحتاجون إليها، إن المكتبيين هم القائمون على الحفاظ على التراث الثقافي والهوية.

5-المكتبات جزء من مجتمع متعدد الأطراف:

تعمل المكتبات بشكل فعال وفى مُختلف الظروف مع العديد من المجموعات في المجتمع، تقوم هذه المجموعات بتقديم البرامجو الخدمات بالتعاون مع الحكومات الوطنية والمجموعات المجتمعية و المؤسسات الخيرية وهيئات التمويل وشركات القطاع العام والخاص. المكتبيون هم الفاعلون الأذكياء الذين لديهم القدرة على مشاركة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وا ٍدارة الأعمال والأكاديميين والفنيون في تحقيق أهداف السياسات.

6-الاعتراف بدور المكتبات في تطوير السياسات:

يلعب المكتبيون دور ً ا أساسي ً ا في إتاحة المعلومات والخدمات الشبكية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، لذا يجب على صانعي السياسات أن يعززوا من دور المكتبات ويستغلوا مهارات القائمين عليها والعاملين في مجال المعرفة؛ لحل مشاكل التنمية على مستوى المجتمع.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج الدوار الفعال الذي تلعبه المكتبات في ظل الاقتصاد البيئي الجديد وحتمية التنمية المستدامة من أجل الوصول إلى عالم أفضل، ألا وهو إمداد متخذي القرارات بالمعلومات والأبحاث اللازمة والضرورية في الوقت، والمكان المناسبين، من أجل تمكينهم من اتخاذ القرارات الصائبة لتحريك عجلة التنمية بوتيرة مناسبة في ظل الأحداث الراهنة التي تشهدها المجتمعات حول البحث عن بدائل للطاقات غير المتجددة والاستثمار فيها بشكل عقلاني من أجل تخطي عقبة الارتباط الكلي بتلك الطاقات الآيلة للزوال مع مرور الوقت.

الإحالات والمراجع:

(1)-عبد الله، محمد فريد. إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة. عمان: دار الأيام، 2015.

(2)-قادري، محمد الطاهر. التنمية المستدامة ي البلدان العربية بين النظرية والتطبيق. لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2013.

(3)-ناجي، أحمد عبد الفتاح. التنمية المستدامة في المجتمع النامي: في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013.

(4)-سردار، عبد الرحمن سيف. التنمية المستدامة. عمان: دار الراية، 2015.

(5)-بدوي، محمد عباس. المحاسبة في مجال التنمية المستدامة: بين النظرية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013.

(6)-https ://www.google.dz/search?q&المستدامة+التنمية=rlz

(7)- http ://www.alukah.net/culture/0/23985/#ixzz58cIDcFuz

(8)-عبد الكريم، عماد الدين. الاقتصاد البيئي.

http://faculty.ksu.edu.sa/imad

(9)-فارجاس، مارتزا. أهمية الإقتصاد البيئي. متاح على الانترنت على الخط:

http ://www.envirocitiesmag.com/articles/resource-efficiency/the-importance

(10) https ://www.google.dz/search?q=الاقتصاد+البيئي

(11)-(12)- حايك، هيام. التفكير المستدام: المكتبات وحلول مبادرات التنمية المستدامة من أجل عالم أفضل. متاح على الانترنت على الخط.

http://blog.naseej.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D9%83%9D

(13)-بيان الافلا عن المكتبات والتنمية. متاح على الانترنت على الخط.

https://www.ifla.org/node/8498